مُحرِكات الرأي العام العراقي إزاء الإصلاحات المفترضة

م.م رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق

* ـ باحثة ـ وحدة الأبحاث والدراسات ـ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

مقدمة

منذ عام 2003 والتحول السياسي الذي شهده العراق، والدولة الناشئة تلازمها الأزمات (أزمات سياسية وأمنية متعددة)، إلا أن حداثة التجربة وعزم العراقيين على مواجهة التحديات والتحول السياسي المفاجئ زاد الشعب العراقي إصراراً على مواجهة كل التحديات. لكن استمرار تلك الأزمات وانخراط العراق في منعطف خطير بعد اجتياح تنظيم «داعش» لبعض المحافظات العراقية في أواخر عام 2014، وانخفاض أسعار النفط العالمية الذي أدخل الدولة العراقية في عجر مالي واقتصادي «أزمة اقتصادية حقيقية»، فضلاً عن الأزمات السياسية والأمنية والاجتماعية، وإنعدام الخدامات، وتسييس المؤسسات، وانتشار الفساد السياسي والاقتصادي، وضعف المؤسسة العسكرية، وأزمة النازحين (انعدام مقومات العيش الكريم)، ما أدى إلى فقدان الثقة بالعملية السياسية واتساع الفجوة بين السلطة والشعب. وعلى الرغم من خروج الشعب إلى التظاهرات في صيف 2015، وانطلاق الشرارة الأولى للحراك الشعبي المطالب بعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي إلا أن اختلاف القوى السياسية وتعارضها وعدم اتفاقها على طريق واضح ومشترك في إصلاح الواقع السياسي والاقتصادي للدولة.

أولاً: مفهوم الرأي العام وإبرز محركات تشكيله

الرأي العام إصطلاح يتردد على الألسنة في حياتنا اليومية وأحاديثنا الخاصة والعامة لكن لا يوجد له تعريف واحد يتفق عليه الباحثون والمختصون. ومن الملائم ان نذكر بعض تعاريف الرأي العام منها: ـ

1. «هو الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة ازاء موقف من المواقف أو تصرف من التصرفات، أو مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمامهم أو تتعلق بمصالحهم المشتركة، فالرأي العام يمثل محصلة الآراء والأحكام السائدة في المجتمع».[1]

2. «التعبير الحر عن آراء الناخبين ـ أو من هم في حكمهم ـ بالنسبة للمسائل العامة المختلف عليها، على ان تكون درجة اقتناع الناخبين بهذه الآراء وثباتهم عليها كافية للتأثير في السياسة العامة والأمور ذات الصالح العام، وبحيث يكون هذا التعبير ممثلاً لرأي الاغلبية ولرضا الأقلية»[2].

3. «الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في مدة معينة بالنسبة لقضية أو اكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش. وتمس مصالح هذه الاغلبية أو قيمها الانسانية الاساسية مساً مباشراً»[3].

(1) ابراهيم امام،الاعلام والاتصال بالجماهير (القاهرة،مكتبة الانجلو المصرية1984،)ط3، ص193.

(2) احمد بدر،الرأي العام طبيعتة وتكوينة وقياسة ودوره في السياسة العامة (القاهرة،دار قباء للطباعة والتوزيع1977،) ص69.

(3) مختار التهامي،الرأي العام والحرب النفسية (القاهرة، مطابع دار المعارف،القاهرة 1974،) ط4، ج1، ص17.

ولا بدّ ان نشير إلى ان علماء السياسة والاجتماع حددوا ثمانية انواع من الرأي العام ليست بنا حاجة إلى ذكرها جميعاً، إذ انها لا تنطبق على الوضع في العراق، وسنتطرق إلى نوعين من الرأي العام، وهما (الرأي العام التحصيلي) الذي اشرتُ له على انه رغبة الإنسان لتغيير بنية المجتمع من سيئ إلى أفضل أو من حالة فساد إلى حالة إصلاح و(الرأي العام الخامل) الذي قالوا ان (الشعب يقف فيه موقف اللا مبالاة أمام الحكومة لضعف أو لخوف)، أمّا الانواع الاخرى من الرأي العام فسنغض النظر عنها لأنها بعيدة عن التحقق على صعيد واقعنا العراقي.

لقد مرّ الرأي العام العراقي باختبارات و تجارب عدة اثبت فيها تشتته وعدم فاعليته ففي زمن الحكومة التي سبقت حكومة رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي جرت بوادر تُشكِّل رأياً عاماً حقيقياً منذ اولى التظاهرات التي انطلقت في شباط عام 2011 بأمل تجاوز الطائفية التي حاول السياسيون تكريسها، ولكن الاحتجاجات سرعان ما خمدت، ولم ينتج عنها بلورة رأي عام حقيقي، أو مساند، برغم ان المطالب التي انطلقت بها والشعارات التي رفعتها تنسجم كليا مع حالة التذمر الشعبي السائدة، ومنها ادانة الفساد والمطالبة بتوزيع عادل للثروة ومعالجة البطالة، وغيرها من المطالب المشروعة؛ غير انها لم تكوّن رأياً عاماً واقعياً، فتحولت مشاركة الآلاف في

الانطلاقات الاولى إلى مئات ثم عشرات، ومن ثم خبت كلياً، كما ان (الرأي العام) في الشارع كان منقسماً ازاءها بين مؤيد و معارض كلياً لها. وأن خصوصية الرأي العام العراقي له مجموعة من المحركات وهي كالآتي:

اولاً: منظمات ومؤسسات المجتمع المدني

ان مؤسسات المجتمع المدني ينبغي ان تلعب دوراً مهماً في توفير مناخ ملائم للعملية الديمقراطية والحراك السياسي والمجتمعي الفاعل الذي ينشده العراق، وبان عملية إعادة بناء الذات السياسية للفرد والمجتمع العراقي يمكن أن تنجز في إطار مؤسسات المجتمع المدني وبالتعاون والتنسيق مع كل الجهات الرسمية وغير الرسمية ومشاركة جميع الفعاليات السياسية والإعلامية وتضافر وتوحد جهود كل أبناء الشعب العراقي ذلك إن هذه الخطوة ضرورية ومهمة والتي من الضروري أن تمر عبر هذه المؤسسات لتصبح واجباً أخلاقياً واجتماعياً على كل مواطن المشاركة في نشاطاتها، وانسجاماً من القاعدة المتعارف عليها أخلاقياً وأجتماعياً التي تقول «إن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»، فإذا كانت عملية البناء المادي والمعنوي إنسانياً في الوقت الحاضر، فان مؤسسا للفرد العراقي تعدّ واجباً وطنياً للمجتمع المدني وضرورة حضارية ومهمة لعملية البناء بوصفها آلية أو صيغة مؤسسية وتنظيمية فاعلة ومؤثرة، اثبت نجاحها في التأثير في السياسات العامة للدولة في كثير من دول العالم. ومن هنا يمكن أن نخرج بعدد من الاستنتاجات الأساسية حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق هي[4]:

ان مؤسسات المجتمع المدني ينبغي ان تلعب دوراً مهماً في توفير مناخ ملائم للعملية الديمقراطية والحراك السياسي والمجتمعي الفاعل الذي ينشده العراق.

(4) عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز النظام الديمقراطي في العراق، مجلة الاستاذ، العدد 203، 2012، ص636.

1. على مؤسسات المجتمع المدني أن تعمل على جذب العناصر المثقفة والواعية الفاعلة وتشجعيهم مادياً ومعنوياً للقيام بدور مجتمعي ناجح وتنمية قدراتهم العلمية من خلال توفير وسائل الاتصال الحديثة.

2. أن تشكل هذه المؤسسات قنوات اتصال دائمة وبصورة مستمرة مع المواطنين من خلال متابعة شؤون حياتهم اليومية ومحاولة حل مشاكلهم الاجتماعية.

3. ضرورة أن تشجع هذه المؤسسات أبناء المجتمع كافة على ممارسة

دورها في عملية البناء، والإعلان عن تصوراتهم وأفكارهم التي يؤمنون بها بكل وضوح وشفافية وبروح من النقد البناء والتقييم الموضوعي لنشاط هذه المؤسسات.

4. إنّ أطروحة المجتمع المدني التي تطرح نفسها كآلية مهمة من آليات تجاوز الأزمة المصيرية من تاريخ العراق المعاصر والتي يمكن لها أن تلعب دوراً بارزاً في معالجتها، لا يمكن لها أن تنجح إلا من خلال الشروع بتأسيس ثقافة سياسية جديدة يتجاوز من خلالها العراقيون الصفات السلبية التي أثرت في شخصيتهم، من خلال عملية تربوية ونفسية واجتماعية مكثفة يرتبط فيها عنصري التنظير والممارسة.

5. على مؤسسات المجتمع المدني التي نتوسم لها مستقبل افضل أن تعالج المشاكل كافة التنظيمية الداخلية والمعوقات الأساسية التي تواجهها بأسلوب حضاري وعقلاني يعتمد على مبدأ الحوار الديمقراطي والالتزام بما تم تحديده في قانون المنظمات غير الحكومية الذي عالج في بعض فقراته آلية عمل وتمويل منظمات المجتمع المدني ولا سيّما مشكلة التمويل ومصادره لكونها الأكثر خطورة في مستقبل نشاط هذه المؤسسات.

وأخيراً يمكن القول إن هذا كله متوقف بالأساس على طبيعة الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية وإرهاصات العملية السياسية التي تؤثر وبدون وأدنى شك في مستقبل هذه التجربة بما توفره لها من مناخ قانوني ودستوري ملائم[5].

(5) انظر الى: عبد العظيم جبر حافظ، واقع ومستقبل المجتمع المدني في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد 16، 2009.

ثانياً: المرجعيات الدينية

اذا عدنا إلى أسباب تدخل المرجعية الدينية في الأمور السياسية والعامة للبلاد، فان هناك عدداً من الأحداث والتطورات التي ظهرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، جعلت المرجعية الدينية تنهض من طورها التقليدي الذي ابتعد عن التدخل المباشر في الأمور السياسية للعراق، إلى التدخل المباشر، وبطرق عديدة منها التوجيه والإرشاد، ومنها إصدار البيانات حول العمل السياسي ومنها دعوة ومساندة الجماهير في مطالبها السياسية والاجتماعية ومنها الدعوة إلى التهدئة وعدم الانجرار وراء الفتن الطائفية[6]، ويمكن إن ندرج بعض هذه الأسباب لذلك ومنها[7]:

(6) انظر إلى: خطاب المرجعية وأثره في الرأي العام، الامانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة، دار الوارث للطباعة والنشر، 2016.

(7) حمد جاسم محمد، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون السياسية في العراق.. الاسباب والنتائج، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2015.

1 ـ ترى المرجعية أن دورها يعني الإشراف على شؤون المؤمنين الروحية والعبادية والاجتماعية وهي تكليف وليس تشريفاً وهي قبل كل شيء مقام ديني اجتماعي وليست مركزاً سياسياً، لذا فإن الانتخابات في نظر المرجعية ليس شأناً سياسياً فقط بل هي شأن اجتماعي والشأن الاجتماعي يدخل في دائرة اهتمامات المرجعية وبحكم تصديه لمقام المرجعية الدينية.

2 ـ إن تدخل المرجعية في الحياة السياسية، نابع من مواقفها وحرصها الشديد على أن ينال كل العراقيين حقوقهم، وان لا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على حساب بقية شرائح الأمة، وتأتي أيضا من تفهم المرجعية الرشيدة لأهمية الدستور في حياة أي أمة.

3 ـ أدى التناحر بين الكتل السياسية والفساد المالي إلى سوء الخدمات وتزايد مستويات الفقر وسرقة المال العام، ودخول مجموعات الإرهاب من خلال تنظيم داعش الإرهابي والاستيلاء على مساحات واسعة من العراق إلى الفساد الاداري، وعلى الرغم من التحذير المستمر للمرجعية الدينية للسياسيين من خطورة هذه الأمور على مستقبل العراق، إلا إن الوضع بقي على حاله ولم يتغير، بل زاد من سوء الأمور إلى الأزمة الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط، كل هذا قاد المرجعية إلى تصاعد دورها في الأمور السياسية للبلاد، وعدم ترك الأمور بيد السياسيين الحاليين.

4 ـ بعد وصول التنظيمات الإرهابية إلى المناطق المقدسة والآهلة بالسكان، وقتلها الآلاف من العراقيين في الموصل وصلاح الدين على أساس طائفي، وعدم وجود قوات عسكرية نظامية من الجيش والشرطة قادرة على وقف تقدم الإرهاب، أدركت المرجعية الدينية خطورة الوضع الأمني الحالي، واحتمال انجرار البلاد للحرب الأهلية الشاملة، لذا جاءت دعوة المرجعية الدينية لكل العراقيين إلى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدسات، وتشكيلها قوات الحشد الشعبي ودعمها بالمال والسلاح، إذ ان تخاذل السياسيين والانقسام بين الكتل والأحزاب السياسية، دفعها لان تأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن الوطن والمقدسات والشعب.

5 ـ إن المرجعية الدينية التي طالما أكدت على المسؤولين ضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة تحذر من مغبة الاستمرار على النهج الحالي في إدارة الدولة ومما يمكن أن ينجم عن عدم الإسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين الذين صبروا عليها طويلا»، كما اكد المرجع الاعلى ايضا : «أن المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد تعاطفها مع مطالب المواطنين المشروعة وحقهم في التعبير عن آرائهم بصورة سلمية، تبدي قلقها من أن تخرج التظاهرات التي دعا إليها بعض الأطراف عن السيطرة وتستغل من ذوي المآرب والأجندات الخاصة وتؤدي إلى إزهاق الأرواح والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة، ولذلك تهيب بالمواطنين أن يكونوا على حذر من هذا الأمر.

6 ـ إن القوة الناعمة التي اعتمدت عليها المرجعية الدينية في النجف، التي تعتمد على أسلوب التصاعد الهادئ في نبرة المطالبة بالتغيير والإصلاح، وهو أسلوب دبلوماسي نموذجي جديد، يستحق فعلاً أن يكون مدرسة مستقلة بذاته؛ لأن المرجعية نجحت بأدوات وطرق بسيطة تمتلكها ـ بسيطة من حيث عدم امتلاكها لأي جناح من أجنحة السلطة ـ من أن تغير الكثير من المعادلات، دون الخروج عن أطر النسقية الديمقراطية الحاكمة في البلد، إذ ان المظاهرات التي حصلت في العراق، لم تكن عفوية، بل أنها جاءت متناغمة مع منهج التصاعد البطيء، الذي اتبعته المرجعية الدينية، في تصعيد خطابها الإصلاحي، ضد فساد سلطات الدولة ومؤسساتها، إلى درجة وصلت فيها حالة التناغم بين الجمهور وبين المرجعية، بأن يكون كلام المرجعية شعارات ترفع، ومطالبات رسمية تقدم من الجماهير، مع انصياع عجيب من الحالة العامة للمتظاهرين مع توصيات المرجعية، في ضبط إيقاع المظاهرات، وضبط الحالة الانفعالية، وفورة الغضب لدى الجمهور في مجملها العام.

إن القوة الناعمة التي اعتمدت عليها المرجعية الدينية في النجف، التي تعتمد على أسلوب التصاعد الهادئ في نبرة المطالبة بالتغيير والإصلاح.

إن للمرجعية الدينية في العراق الدور الفاعل والذراع الطولي في عملية بناء المؤسسات، والقيام بالتغيير والإصلاح، إذ لا يوجد أي دور ملموس

للسياسيين ورجال الدولة العراقية في حركة الإصلاح والتغيير الاخيرة، فمن خلال أدواتها البسيطة المعتمدة على ثقة الجمهور بها، وبنزاهتها وبحالتها الأبوية، ومن حَسُنَ وصفُهُ وفعله من السياسيين، لا يمكن إعطاؤه دوراً أكبر من دور المنفذ لتوصياتها؛ احدثت المرجعية الدينية ثورة للمطالب والإصلاح وان دورها سوف يكون له وقع خاص في احداث العراق اللاحقة، فقد استجاب لمطلبها كل السياسيين العراقيين، سنة وشيعة وكرداً، إذ ان تصويت البرلمان على حزم الاصلاح في البرلمان وبوقت قصير جدا ما كان لتحدث لولا تدخل المرجعية الدينية، كما إن ضبط الشارع والمظاهرات هو الآخر ما كان يمكن ان يكون سلمياً لولا دعوة المرجعية إلى سلمية المظاهرات، واحترام المؤسسات العامة، فقد رأينا سابقا كيف تحولت مظاهرات واعتصامات اهل الانبار والموصل ـ رغم الفارق الكبير بين هذه المظاهرات وتلك ـ إلى اعمال عنف، وايواء المعارضين للعملية السياسية، والطائفيين، والسبب هو عدم وجود مرجعية دينية تقودهم نحو السلمية والتهدئة .

ثالثاً: دور الإعلام

يعدّ الإعلام من اهم وسائل العمليات النفسية والتربوية في عملية الاتصال والتي يتم بوساطتها أو من خلال نقل وتوصيل رسائل الحملات النفسية.. فلقد اصبحت وسائل الاتصال تلعب دورا مؤثراً وبارزاً في ظل التطور العلمي[8]

(8) سامية ابو نصر، الاعلام والعمليات النفسية في ظل الحروب المعاصرة واستراتيجية المواجهة، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2010، ص77.

ولكي يأخذ الإعلام دوره الحقيقي في مسيرة الإصلاح وتشكيل الرأي العام يتطلب تقديم معلومات كاملة وشاملة ليكون موضوعياً أكثر، فالمعلومات التي يعرضها الإعلام للناس يجب أن تكون صحيحة، وتنبع من واقع الناس أنفسهم، وتنسجم مع عقليتهم ليتم إدراكها وفهمها، وعندما نتحدث عن دور الإعلام في تشكيل الرأي العام فلا بدّ من استذكار نظرية العالم (اوتو غروزث) التي تقول: (إن الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وميولها واتجاهاتها).

لذلك تستطيع وسائل الإعلام أن تغيّر آراء الجماهير باختيار الاخبار، وطريقة عرضها، والتعليق عليها، أو تغيير الاتجاهات بشكل معاكس، أو تحديد الأولويات بإبراز موضوعات، وتجاهل موضوعات أخرى، والتحجيم، والمبالغة، والتهويل، مع تحديد الخيارات المطروحة باختيار ما تراه مناسبا

للجمهور وتطرح من خلالها فكرها، وفلسفتها، وأجندتها، ورؤيتها للأحداث، أو الترفع والإعلاء بإبراز ناس وإعلاء شأنهم وتحقيق الشهرة لهم، وكذلك اختيار وقائع وأحداث وإعطائها أهمية في التغطية الإخبارية[9].

(9) عبد الحسين العطواني، دور الاعلام في مسيرة الاصلاح وتشكيل الراي العام، جريدة البينة الجديدة، 28/مارس/ 2016.

ونحن بصدد حزم الإصلاح التي أطلقها رئيس الوزراء استجابة لمطالب الجماهير العراقية في التظاهرات الاحتجاجية الأسبوعية في ساحة التحرير والمحافظات الأخرى خلال أيام الجمع لمحاربة عملية الفساد التي هي إحدى الأسس، أو القاعدة الأساسية في الإصلاح، وملاحقة الرؤوس الكبيرة كما أسمتها المرجعية الرشيدة، فالإعلام الهادف والمسؤول يبرز دوره الوطني والأساس في تكوين الرأي العام عندما يكون داعماً للديمقراطية ومكافحة الفساد، وهنا يكمن دور القوى الاجتماعية التي هي صاحبة المصلحة الحقيقية في الإصلاح بان تحاول جاهدة دفع وسائل الإعلام لتلعب دوراً رئيساً بهذا الاتجاه بنقل وتسليط الضوء على هذه الوقفات الشعبية التي لا سبيل غيرها لإنقاذ الشعب من محنته الراهنة.

الإعلام الهادف والمسؤول يبرز دوره الوطني والأساس في تكوين الرأي العام عندما يكون داعماً للديمقراطية ومكافحة الفساد، وهنا يكمن دور القوى الاجتماعية التي هي صاحبة المصلحة الحقيقية في الإصلاح.

رابعاً: المشكلات الإقتصادية

إن ما تم التطرق إليه من ثلاثية الفشل الاقتصادي (الفقر ـ البطالة ـ والفساد)، إنما هي الأكثر انتشاراً وفتكاً باقتصاد أي بلد ومنها العراق، بالرغم من موازنته العامة كنفقات عامة (التشغيلية والاستثمارية)، وصلت إلى (900) مليار دولار أميركي في المدة 2003 ـ 2014، ولكن سوء الادارة العامة، فضلاً عن الأسباب الخارجية، جعلت العراق يحتل المراتب الأولى دولياً، وأن تبني الاستراتيجيات المختلفة باتجاه تعزيز اقتصاد السوق كانت كارثية، وهذا التبني المستعجل لآلية السوق جرّ البلاد إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، إن الديمقراطية تستلزم لبنائها الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي واشاعة احترام آراء الآخرين، فبناء دولة المواطنة هي الكفيلة بنجاح أي مسعى اقتصادي واجتماعي وسياسي، ومن دونها فلا يمكن الحديث عن أي نجاح،

دولة المواطنة هي الكفيلة بنجاح أي مسعى اقتصادي واجتماعي وسياسي، ومن دونها فلا يمكن الحديث عن أي نجاح.

مهما كان حجمه ونسبته ونوعه ووجهته، ومهما كانت الاستراتيجيات الموضوعة له[10].

(10) جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (البطالة، الفساد، الفقر)، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد9، 2014.

وبالإضافة إلى ذلك هناك قطاعات مختلفة التي تعدّ احدى محركات عناصر تشكيل الرأي العام العراقي إزاء عدم الرضا من سياسة الحكومة ومنها: (ازمات امنية وحرب طائفية، كثرة البطالة، كثرة الفساد الاداري والسرقات والرشاوي، كثرة تعيين الاقارب وحرمان باقي الشعب، استيلاء على السلطة من الاحزاب، النواب ورواتبهم العالية، قانون تقاعد النواب الذي لا يستحقونه، انقطاع تام للكهرباء والخدمات، عجز في ميزانية الدولة بشكل مرعب، اختفاء ميزانية العراق لسنة 2013 و 2014 بشكل تام، ملل الشعب وتكرار الوجوه في الحكومة، والحرب مع داعش وقتل الآلاف منهم كما في مجزرة سبايكر، ابرام عقود وهمية للنفط والكهرباء بمليارات الدولارات، سفر وعلاج النواب وأبنائهم على نفقة الدولة).

نتيجة هذه المشكلات والأزمات والظواهر أدت إلى خروج الشعب العراقي وتصاعد المظاهرات إلى مئات الآلاف من الشعب وفي اكثر من محافظة والمطالبة بحقوقهم، وايدته المرجعيات الدينية، مما ادى إلى اتخاذ الإصلاحات المفترضة.

ثانياً: قرارات العبادي.. بين ضغط الشارع وإرادة الاصلاح

تبدو صورة المشهد السياسي العراقي مرتبكة ومتشابكة في ظل إصلاحات أقدم عليها العبادي بعد عام من توليه منصب رئاسة الوزراء خلفاً لسلفه السيد نوري المالكي الذي ترك له إرثاً سياسياً سيئاً وميزانية خاوية وداعش يسيطر على مدن ومحافظات عراقية عدة. وقد كان ينتظر اصلاحات تسرّ مئات آلاف العراقيين الذين خرجوا في تظاهرات غاضبة تطالب بالإصلاح.

ان القرارات العاجلة التي اتخذها رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي والهادفة لامتصاص غضب الشارع العراقي بالخصوص (الشيعي) الناقم على تردي الخدمات، ودمار البنى الفوقية والتحتية في أكثر من ثماني محافظات، تُعدّ في نظر الكثير من العراقيين خطوة صحيحة في الاتجاه البناء في مسار تصحيح الأوضاع المتردية في بلاد الرافدين.

ان الفساد المالي والإداري بات اليوم ينخر جسد الدولة العراقية بشهادة

منظمات دولية وإقليمية ومحلية، وعليه فإن هذه القرارات المعتمدة من الحكومة والبرلمان تهدف ـ وفق ما هو معلن ـ لتقليص الهدر العلني في الميزانية المتهالكة، ومحاولة الحد من الفساد والتبذير الواضح في موارد البلاد.

تتضمن ورقة العبادي الاصلاحية، محاور عدة تشمل محور الإصلاح الإداري، محور الإصلاح الاقتصادي، ومحور الخدمات، ومحور مكافحة الفساد. فان نص الحزمة الاولى للإصلاحات المقدمة من السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 9/ 8/ 2015 التي صوت عليها مجلس الوزراء بالأجماع، واستناداً إلى المادة (78) من الدستور وجه باعتماد حزمة الاصلاحات الاتية[11]:

(11) نص الحزمة الاولى للإصلاحات المقدمة من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي في الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 9/ 8/2015، http://www.pmo.iq/press2015/9-8-201503.htm

اولاً: محور الإصلاح الإداري

1. تقليص شامل وفوري في أعداد الحمايات لكل المسؤولين في الدولة بضمنها الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب والدرجات الخاصة والمديرين العامين والمحافظين واعضاء مجالس المحافظات ومَن بدرجاتهم، ويتم تحويل الفائض إلى وزارتي الدفاع والداخلية حسب التبعية لتدريبهم وتأهيلهم للقيام بمهامهم الوطنية في الدفاع عن الوطن وحماية المواطنين، والاستمرار بتحديد الامتيازات الأخرى للمسؤولين بما فيها (السيارات و السكن) على وفق معايير قانونية عادلة.
2. الغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء فوراً.
3. إبعاد جميع المناصب العليا من هيآت مستقلة ووكلاء وزارات ومستشارين ومديرين عامين عن المحاصصة السياسية والطائفية، وتتولى لجنة مهنية يعينها رئيس مجلس الوزراء اختيار المرشحين في ضوء معايير الكفاءة والنزاهة بالاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال، واعفاء من لا تتوفر فيه الشروط المطلوبة.
4. ترشيق الوزارات والهيآت لرفع الكفاءة في العمل الحكومي وتخفيض النفقات.
5. اخضاع الوزارات والجهات الأخرى غير المرتبطة بوزارة إلى المساءلة والمحاسبة من خلال برامج تقويم معدة لهذا الغرض وتتولى لجنة لتقويم الاداء تقديم تقارير دورية إلى السيد رئيس مجلس الوزراء.

6. الغاء مواقع المستشارين في الوزارات خارج الملاك وتحديد مستشاري الرئاسات الثلاث بخمسة مستشارين لكل رئاسة.

7. إلغاء الفوارق في الرواتب من خلال اصلاح نظام الرواتب والمخصصات، وتقديم نظام جديد خلال شهر.

8. الغاء المخصصات الاستثنائية لكل الرئاسات والهيآت ومؤسسات الدولة والمتقاعدين منها حسب تعليمات يصدرها رئيس مجلس الوزراء تأخذ بالاعتبار العدالة والمهنية والاختصاص.

9. تخويل رئيس مجلس الوزراء صلاحية إقالة المحافظين أو رؤساء المجالس المحلية واعضائها في حال حصول خلل في الاداء أو انتهاك للقوانين النافذة أو حالات الفساد.

ثانياً: محور الإصلاح المالي

1. إصلاح بُنية نفقات وايرادات الدولة من خلال:

أ. معالجة التهرب الضريبي سواء فيما يتعلق بضريبة الدخل وتوسيع الوعاء الضريبي على ان يكون النظام ميسراً يتعامل المشمولون بإيجابية معه، وتطوير النظام على أسس دقيقة لمنع الفساد وتخفيف العبء على أصحاب المهن الحرّة.

ب. تطبيق التعرفة الكمركية بصورة عادلة على جميع المنافذ الحدودية، وبضمنها منافذ إقليم كردستان؛ والاستعانة بالشركات العالمية الرصينة في هذا المجال لمنع الفساد وتشجيع المنتوج الوطني؛ ومنع إغراق السوق العراقية.

2. خفض الحد الاعلى للرواتب التقاعدية للمسؤولين واجراء صياغة تقدم خلال اسبوع تعالج القرارات الخاطئة التي اتخذت سابقاً.

ثالثاً: محور الإصلاح الإقتصادي

1. تتولى خلية الأزمة اتخاذ القرارات المناسبة لتفعيل حركة الاستثمار وتنشيط القطاع الخاص من خلال:

أ. تفعيل القروض لتنشيط حركة الاقتصاد في البلاد، وتشغيل العاطلين عن العمل، سواء التي أقرتها الخلية فيما يتعلق بالقروض

المقررة للقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع الاسكان والبالغ (5) ترليونات دينار، وفيما يتعلق بقروض دعم المشاريع الصغيرة البالغة ترليون دينار. وعلى اللجنة المكلفة بوضع آلياتها تقديم توصياتها قبل نهاية هذا الاسبوع.

ب. العمل على تفعيل قرار مجلس الوزراء وخلية الأزمة بدفع المستحقات واجبة الدفع إلى شركات القطاع الخاص، والاعلان عن ذلك؛ بصورة منصفة لتسهيل عملها وخلق فرص عمل جديدة.

ج . إنجاز برنامج الدفع الآجل المكلفة بإعداده وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة المالية خلال اسبوع، ورفعه إلى خلية الأزمة لإقراره، من أجل توفير خدمات للمواطنين.

2. إلغاء جميع الاستثناءات من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية باستثناء عقود التسليح في وزارة الدفاع حالياً، وتخويل رئيس مجلس الوزراء منح الاستثناءات الطارئة.

3. تفعيل إستراتيجيات العمل الرصينة التي أعدّتها مؤسسات الدولة ومنها بشكل خاص ما انجز بالتعاون مع منظمات دولية.

رابعاً : محور الخدمات

1. الخروج بحزمة اجراءات لحسم مشاكل الكهرباء في مجالات؛ الانتاج، النقل والتوزيع، والجباية وعلى ان يُنجز ذلك خلال اسبوعين.

2. تبني برنامج رقابة مجتمعية فعال لكشف التراجع أو الفشل في تقديم الخدمات بغية محاسبة المقصرين، ويقتضي ذلك تفعيل عمل جباية تقديم الخدمات بشكل كفوء سواء على مستوى الوزارات، أم الحكومات المحلية.

خامساً : محور مكافحة الفساد

1. تفعيل دور مجلس مكافحة الفساد، ويتولى السيد رئيس الوزراء رئاسته، واطلاق حملة (من أين لك هذا؟) إلى جانب مهام المجلس الاخرى، وبالتعاون مع القضاء.

2. تنشيط دور المؤسسات الرقابية والكشف عن المفسدين ووضع معايير

لتقييم اداء المؤسسات الرقابية ويقتضي ذلك؛ تفعيل دور هيأة النزاهة الوطنية، وإعادة النظر في مكاتب المفتشين العموميين والتركيز على المهام الأساسية لمكاتبهم بما يقتضي ذلك من ترشيق هذه المكاتب، وإيقاف الترهل فيها، من أجل ان تكون فاعلة.

3. فتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت إشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد، تتشكل من المختصين وتعمل بمبدأ (من أين لك هذا؟)، ودعوة القضاء إلى اعتماد عددٍ من القضاة المختصين المعروفين بالنزاهة التامة للتحقيق فيها ومحاكمة الفاسدين، ووضع سقف زمني لحسم قضايا الرقابة وكشف الفساد والاعلان عنها طبقاً للقانون..

وكان السيد العبادي قد أصدر عدة توجيهات بهدف تحسين الأداء الحكومي، والشروع في حملة واسعة لمكافحة الفساد، حسب بيان صدر عن مكتبه. ووافق مجلس الوزراء العراقي بالإجماع على حزمة الإصلاحات التي أطلقها رئيس الحكومة، والتي تهدف بشكل أساس إلى محاربة الفساد في البلاد.

في غضون ذلك، أعرب الشارع العراقي عن ارتياحه من توجيهات حيدر العبادي بتقليص أعداد الحمايات لكبار المسؤولين العراقيين، وإلغاء المخصصات المالية الاستثنائية للرئاسات الثلاث.

وصوت البرلمان العراقي في 21/ 8/ 2015، بالإجماع لصالح منع الحكومة من إقرار إصلاحات مهمة دون البرلمان في مسعى لتقييد رئيس الوزراء حيدر العبادي وسط استياء من أسلوبه في قيادة الحكومة، واتخذ مجلس النواب العراقي هذه الخطوة بعد أن أعلن العبادي من جانب واحد عن اصلاحات في آب عدّها البرلمان انتهاكاً للدستور بما في ذلك إقالة نواب الرئيس ورئيس الوزراء وخفض رواتب موظفي الحكومة.

وكان أكثر من 60 عضواً في ائتلاف دولة القانون الحاكم قد هددوا بسحب دعم البرلمان لإصلاحات العبادي التي تهدف إلى القضاء على الفساد وانعدام الكفاءة وذلك ما لم يستجب إلى مطالبهم بإجراء مشاورات أوسع.

وعبرت القوى السياسية الشيعية العراقية الرئيسة المنضوية تحت لواء «التحالف الوطني» في بيان اصدرته عقب اجتماع عقد في مدينة كربلاء عن

تأييدها لمساعي رئيس الوزراء حيدر العبادي للإصلاح. وأصدر التحالف عقب الاجتماع بياناً بثه التلفزيون العراقي الرسمي جاء فيه ان التحالف «يؤكد موقفه الداعم للإصلاحات والتغيير الوزاري» الذي دعا إليه العبادي. لكن زعيم التيار الصدري، السيد مقتدى الصدر، قال إن البيان «لا يمثله»، وتعهد باستمرار التظاهر «سلمياً»[12]

(12) العراق: التحالف الوطني يؤيد خطة العبادي للاصلاح، والصدر يدعو لمواصلة التظاهرات، BBC, 7 مارس 2016

وكان السيد العبادي، الذي قضى في منصبه 19 شهرا من مدة امدها 4 اعوام، قال في شباط / الماضي إنه يرمي إلى استبدال وزراء حكومته المعينين من احزابهم السياسية بوزراء «تكنوقراط» مهنيين غير سياسيين وذلك في محاولة منه لإضعاف نظام المحاصصة الاثنية والطائفية الذي يلقي كثيرون عليه باللائمة في استشراء الفساد.

وجاءت خطوة العبادي عقب تعرض حكومته للانتقاد من المرجع الديني الشيعي الاعلى في العراق آية الله علي السيستاني، الذي قال إنها لم تفعل الكثير لاجتثاث الفساد.

موقف السيد الصدر

دعا زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر في شهر شباط الماضي، رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى تنفيذ إصلاحات سياسية خلال 45 يوماً، مهدداً باللجوء إلى سحب الثقة من الحكومة في حال إخفاق العبادي في الإيفاء بوعوده الإصلاحية. وهدد الصدر بأن مؤيديه مستعدون لاقتحام «المنطقة الخضراء" في بغداد، وهي المنطقة التي تضم مقرات الحكومة والبرلمان والسفارات الاجنبية.

وقال الصدر في كلمة ألقاها في النجف حول ما وصفه بالمشروع الإصلاحي العراقي العام، إن على رئيس الوزراء تقديم برنامج حكومي يطبق خلال سنة، أو يتم سحب الثقة عن حكومته داخل قبة البرلمان، حسب تعبيره. ودعا الصدر إلى محاسبة المسؤولين عن سقوط مدينة الموصل بيد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية داعش، ومحاسبة المسؤولين عن مجازر سبايكر والصقلاوية وغيرها.

وتظاهر المئات من أنصار التيار الصدري، في ساحة التحرير ببغداد، تأييداً للمشروع الإصلاحي الذي أعلنه زعيم التيار مقتدى الصدر، مطالبين رئيس

الوزراء حيدر العبادي، بتنفيذه. وشارك في التظاهرة أعضاء الهيأة السياسية ونواب ووزراء كتلة الأحرار ومسؤولو مكاتب الصدر وقيادات سرايا السلام، ويتزعم الصدر كتلة الأحرار التي تشغل 34 مقعدا في البرلمان، وثلاث حقائب وزراية في حكومة العبادي.

المشروع الإصلاحي للتيار الصدري يتكون من عدة محاور ومنها[13]:

(13) مؤيد جبار حسن، المشروع الاصلاحي للتيار الصدري.. الابعاد والدلالات، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 13 شباط 2016.

اولاً: الإصلاح الإقتصادي:

1. إعادة هيكلية المصارف الحكومية.
2. تنصيب محافظ للبنك المركزي من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة.
3. دعم المنتج المحلي من خلال منع استيراد أي منتج منافس.
4. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض والتسويق والدعاية.
5. وضع قوانين صارمة لمزادات العملة الأجنبية مثل الدولار واليورو وغيرها.
6. استصدار سندات داخلية لتعزيز الوضع المالي وسد النقص الحاصل في الموازنة.
7. دعم القطاع الزراعي والصناعي وفق برنامج تخصصي معد من أصحاب الخبرة والكفاءة والتخصص.
8. تشجيع الاستثمار الوطني من خلال بعض الامتيازات والتسهيلات للمستثمر.
9. خصخصة بعض المرافق العامة، مشروطة بتقديم الخدمة العامة وعدم الإضرار والاستغلال والإثراء على حساب المواطن.

ثانياً: الإصلاح الأمني:

1. تحويل الحشد الشعبي بعناصره المنضبطة فقط إلى سلك الدفاع والداخلية وباقي القوى الأمنية بنبرة وحدوية لا طائفية لضمان حقوقهم وانتفاع الوطن بهم.

2. حصر السلاح بيد الدولة وتسليم السلاح لها بعد انتهاء الحرب ضد الإرهاب.

3. تقديم قادة الفرق ورئيس أركان الجيش كافة إلى مجلس النواب للمصادقة عليهم.

4. محاسبة كل المقصرين بلا استثناء في قضية سقوط الموصل.

5. محاسبة كل المقصرين بلا استثناء في المجازر التي حدثت، مثل سبايكر والصقلاوية وغيرها.

6. تشكيل لجان ذات خبرة واضحة لتدقيق عقود السلاح المستورد والكميات والأسعار، وكذلك السلاح المصنع في الداخل.

7. إبعاد الجيش عن المناطق الآمنة ومنع أي وجود مسلح لغير الجهات المختصة.

8. إقالة كل مسؤول أمني ذي ميل سياسي وحزب علني.

ثالثاً: الإصلاح الرقابي:

1. تفعيل دور القضاء العراقي، بل وتفعيل دور المدعي العام.

2. العمل على تصفية سلك القضاء من ذوي السمعة السيئة، وإسناد مهامّه إلى ذوي النزاهة والإخلاص والاختصاص.

3. تنصيب قاض مختص على رئاسة هيأة النزاهة، وكذلك المساءلة والعدالة.

4. تشكيل لجنة مؤقتة لتدقيق العقود الوزارية، وكذلك عقود الهيآت والمؤسسات العامة من سنة 2003 ـ 2016، على أن تقدم اللجنة تقريرا شهريا إلى مجلس النواب، ويبث مباشرة على الهواء من أجل اطلاع الرأي العام على نسبة الفساد، ويشترط في اللجنة الكفاءة والنزاهة والخبرة. ويجب تدقيق العقود التي تزيد قيمتها عن 50 مليار دينار عراقي فما فوق أولا، ومن ثم العقود التي هي أقل من ذلك.

5. تشكيل مجلس إعمار يختص بإحالة العقود وتحديد الأولويات والجهة المنفذة من حيث الرصانة والأعمال والخبرة.

رابعاً: الإصلاح السياسي:

1. تشكيل فريق يضم رئيس الوزراء الحالي، وسياسيا مستقلا ومعتدلا وذا خبرة، وكذلك قاضيا معروفا بالشجاعة والحيادية والوطنية، وآكاديمياً معروفا، وموظفا متقاعدا من الدرجات الخاصة، ذا خبرة عالية في مفاصل الدولة، على أن يكون مستقلا. يوكل إلى ذلك الفريق ما يأتي:

2. تشكيل وزاري متخصص يتمتع بالنزاهة والخبرة من أجل تشكيل حكومة تكنوقراط، بعيدة عن الحزبية والتحزب، على أن يشمل الجميع دون الميول إلى حزب السلطة وسلطة الحزبÁ

3. تقديم اسماء لرؤساء الهيآت إلى مجلس النواب من أجل المصادقة عليها.

4. تقديم أسماء مرشحة للوكلاء والمستشارين والمديرين وأعضاء الهيآت والسفراء والخبراء، كل ذلك بمدة أقصاها 45 يوما بعد تقديم برنامج ومنهج حكومي من رئيس الوزراء يطبق خلال سنة، وإلا فسيتم سحب الثقة عنه داخل قبة البرلمان.

ومع احتشاد الآلاف من المتظاهرين على أبواب المنطقة الخضراء، جرى التصويت على خمسة وزراء وُصفوا بالتكنوقراط، وحددت جلسة الـ 30 من نيسان لإكمال بقية المقصورة الوزارية.

(الكابينة الوزارية) الحكومية المستقلة. إلا أن ما حدث كان العكس من ذلك، فقد هددت تلك الأحزاب بأنها لا تعترف بأي تغيير من خارج كتلها، وبخلاف ذلك فإنها لا تحضر جلسة التصويت، مما سيمنع تحقق النصاب، وهذا ما حصل، فاضطرت رئاسة البرلمان إلى رفع الجلسة البرلمانية.

لذلك اتجهت الأنظار صوب النجف الأشرف متأملين موقفاً حازماً من زعيم التيار، ولا سيّما بعد نفاد جميع المهل التي حددها دون تحقيق ما يسمو إليه، فخرج الصدر عبر مؤتمر صحافي أعلن خلاله اعتكافه لمدة شهرين احتجاجاً على استمرار المحاصصة، وبيّن أنه لا يُساند أي تشكيلة حكومية غير مستقلة، كما ودعا الشعب إلى الثورة، وعلى إثر ذلك سارع المتظاهرون إلى اقتحام المنطقة المحصنة ومن ثم توجهوا نحو قبة البرلمان، فدخولها

لبضع ساعات قبل أن يتمّ سحبهم خارج المبنى نحو ساحة الاحتفالات وسط المنطقة الحكومية ومن ثم خارجها. وبهذا انقلبت المعادلة، فمن كان يحتمي داخل الحصون أصبح خارجها والشعب بات يتجول بداخلها، وبذلك انكسرت تلك الحواجز التي طالما أزعجت العراقيين وكانت صداً منيعاً لإيصال صوت المواطن. لكن البعض قد وجه انتقادات عدة منها:

أولا: لا يجوز الاعتداء على نواب الشعب. ثانيا: على المتظاهرين احترام مؤسسات الدولة. ثالثاً: جرى الاعتداء على نواب واستثناء غيرهم، وهذا ما رأى فيه البعض أنه يولد استفزازية ويحسب لجهة دون أخرى. رابعاً: إن التيار الصدري لا يملك رؤيةً وطريقا واضحا للإصلاح وإنما ردود أفعال من زعيمهم على ضرورة الإصلاح دون معرفة خطتهم للإنقاذ. وعلى ضوء ذلك صدرت تبريرات لما جرى، ولا سيّما من كتلة الأحرار، إذ أكّدت أن من دخل إلى البرلمان هم مئات الآلاف، ولا يمكن الحد من بعض التصرفات غير المحسوبة نتيجة غضب الجماهير واحتمال وجود بعض المندسين بينهم. وأدانت الاعتداء على بعض النواب، وفي الوقت نفسه وفرت الحماية لنواب آخرين، وجرى تأمين خروجهم بسلام. وإن طرحها لحكومة التكنوقراط المستقلة إنما هو حلقة أولية تتبعها خطوات عملية للمضي قدماً بخارطة الإصلاح بالتعاون مع الآخرين[14].

(14) علي مراد العبادي، ماوراء دخول المتظاهرين إلى المنطقة الخضراء، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، مايو 2016.

عناصر القوة في مشروع السيد الصدر

هناك عناصر قوة يمكن تلمسها في المشروع الإصلاحي للسيد مقتدى الصدر، وهذه العناصر تارة تكمن في المشروع نفسه، وتارة تكمن بشخص السيد مقتدى وما يطرحه من مشاريع للدولة العراقية، ومن أهم تلك العناصر[15]:

(15) ميثاق مناحي العيساوي، مشروع السيد الصدر.. عناصر القوته ودلالاته السياسية وخيارات صانع القرار، مركز الدراسات الاتراتيجية، جامعة كربلاء، 26 شباط 2016.

1. الرؤية الوطنية للمشروع بعيداً عن كل المؤثرات الخارجية، ولاسيما الإقليمية منها.

2. تكاملية المشروع ومقبوليته عند بعض الأطراف السياسية، ولاسيما المكون السني.

3. مشروع مدني عابر للطائفة، والدين، والحزبية، والولاءات الضيقة.

4. دعم المرجعية الدينية المساندة لدعوات السيد مقتدى الصدر، ولاسيما بعد تقرب الأخير من خط المرجعية، المتمثل بالخط الوطني العراقي الرافض للتدخلات الإقليمية والدولية.

5. القاعدة الجماهيرية الواسعة للمشروع.

6. الإنفتاح الكبير للسيد مقتدى الصدر على كل أبناء مكونات الشعب العراقي، والمطالبة بحقوقهم.

7. الدعم الواضح للمؤسسة العسكرية العراقية، وضرورة حصر السلاح بيدها؛ لكونها المؤسسة الرسمية للبلد.

8. دمج الحشد الشعبي والعناصر المنضبطة داخل المؤسسة العسكرية، وإبعاد الفصائل أو المليشيات التي تحمل أجندة سياسية سواء أكانت داخلية أم خارجية، غير الراغبة في الاندماج ضمن المؤسسة العسكرية.

9. التأكيد على حرية السيد رئيس الوزراء في إختياره المقصورة الوزارية (الكابينة الوزارية وتحمله المسؤولية فيما بعد.

10. التأكيد على الوقت، ومن ثم غنتظار النتائج، وهذا سيكون أداة ضغط كبيرة على رئيس الحكومة.

وفي وسط كل هذا فإن ما يقدر بنحو 5000 من القوات الأمريكية عادت مرة أخرى الى العراق من دون اتفاقية أمنية أقرّها البرلمان. وإن الخطر يتمثل فيما لو استمر فشل البرلمان في الاتفاق على حكومة جديدة، فعندها يمكن أن يوجه غضب المتظاهرين العراقيين تجاه الولايات المتحدة، محملين إياها مسؤولية إنشاء النظام السياسي بعد عام 2003، وهكذا يمكن أن تجد القوات الأمريكية نفسها مُنحرفة عن مهمتها الأساسية في مواجهة تنظيم (داعش). ومن المفارقات، أن إدارة أوباما أصرّت على موافقة البرلمان في عام 2011 كأساس قانوني لبقاءالقوات الامريكية في العراق. وعندما لم يتحقق، تم سحب جميع القوات الأمريكية من العراق وفقا للاتفاقية الأمنية عام 2008. ومع عودتهم، في ظل الظروف الصحيحة، فإن القوات العراقية بدعم الولايات المتحدة يمكنهما تحطيم تنظيم (داعش). لكن واشنطن يجب أن لا تخدع نفسها: فإذا لم يتم معالجة الأسباب الجذرية التي خلقت

الظروف الملائمة لنشوء تنظيم (داعش)، فإن بعض أبناء «داعش» قد ينشأون في المستقبل وتستمر الدورة. الدرس الرئيس من زيادة القوات في العراق في الأعوام 2007 ـ 2009 عندما كنت أشغل المستشار السياسي للجنرال «راي اوديرنو" قال : إنه إذا لم تقترن النجاحات السياسة مع النجاحات التكتيكية، فلن تكون مستدامة، ومن ثم تنهار الأوضاع[16].

(16) ايما سكاي، كيف ساعدت المنطقة الخضراء على تدمير العراق، ترجمة حسين باسم، الناشر بولتيكو ماكازين، 1 آيار 2016.

بدلاً من الخاتمة

إن الحكم على نجاح أو فشل حكومة التكنوقراط أو التجربة السياسية العراقية الحديثة مرهون بمجرى الحراك السياسي والجماهيري المستمر حتى اللحظة، خصوصاً أن كل السيناريوهات باتت مفتوحة وكل المشاهد محتملة، لكن الثابت أولاً وأخيراً أن الشعب العراقي هو من سيقرر في نهاية المطاف مصير المحاصصة (بقاؤها من عدمه). ومن هنا نجد أن المطلوب من صناع القرار في العراق ما يأتي:

1. تجاوز حالة المحاصصة الطائفية وتغليب الهويات الوطنية على حساب الهويات الفرعية.

2. إن مستقبل العملية السياسية في العراق مرهون بشرعية الإنجاز على أرض الواقع، وإعطاء الأولوية للمواطن في رسم السياسات العامة.

3. من الضروري تبني مشروع سياسي بعيد كل البعد عن ظاهرة شخصنة السلطة يعمل على تفكيك مشاكل المجتمع العراقي وحلّها كلاً على حده.

4. إن إعادة بناء الدولة العراقية في ظل مشهد المحاصصة لم يعد مقبولاً، فالحاجة تدعو إلى مأسسة حقيقية قائمة على مبدأ سيادة القانون، وجعل التعددية السياسية ساحة للتنافس الإيجابي بعيدة عن الولاءات الفرعية.

5. إن بناء دولة المؤسسات في العراق أمر ممكن، وهو الضامن الوحيد والأمثل لاستيعاب المجتمع وتعبئته وتوظيفه في تعزيز دور الدولة.

6. ينبغي إعادة النظر بأطر العمل الحزبي في العراق، وضرورة أن يستند إلى أسس سليمة وصحيحة تعتمد الهوية الوطنية والولاء الوطني وتعديل مسار العمل الحزبي وحصوله على شرعية الشعب بجميع أطيافه ومكوناته لبناء

وطن جديد موحد خالٍ من الديكتاتورية والتسلط والطائفية السياسية والتطرف العرقي والاثني.

وعليه، فإن أُولى خطوات الإصلاح في العراق هي بحاجة إلى وعي وإدراك سياسي للأحزاب السياسية أولاً، ووعي وإدراك لنواب الشعب ودور البرلمان ثانياً، وكذلك وعي وإدراك للمقصورة الوزارية (للكابينة الوزارية) وعمل الحكومة في الامتثال للقانون والدستور؛ لأن وعي البرلمان لدوره، والخروج من إطار التوافقات السياسية والمحاصصة، وعدم الامتثال لزعيم الكتلة أو الحزب، تعد اللبنات الأولى في بناء العملية السياسية في العراق بشكل ديمقراطي، بعيداً عن المحاصصة الحزبية. ولذلك، فإن تفعيل البرلمان هو خطوة أساسية في طريق الإصلاح، وهذه الخطوة لن تتحقق إلا بضرب المحاصصة الحزبية داخل البرلمان والخروج عن الطاعة العمياء لزعماء الكتل. فإذا ما تحققت هذه الخطوة، فبالتأكيد ستلقي بظلالها على السلطة التنفيذية بشكل إيجابي، ومن ثم ستعطي قوة كبيرة للسلطة القضائية والهيآت الرقابية والنزاهة في محاسبة المفسدين والمقصرين بعيداً عن سلطة ورقابة رؤساء الكتل وإرادة الأحزاب السياسية.